

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٥

بشأن الموافقة على اتفاق مقر

بين حكومة جمهورية مصر العربية

ومؤسسة آناليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات

والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرارات

(مادة وحيده)

ووافق على اتفاق مقر بين حكومة جمهورية مصر العربية ومؤسسة آناليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات ، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر ببرئاسة الجمهورية في ٢٤ شعبان سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٠٥ م)

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٧ ربيع الأول سنة ١٤٢٧ هـ
(الموافق ٥ أبريل سنة ٢٠٠٣ م)

اتفاق مقر

بين حكومة جمهورية مصر العربية

ومؤسسة آناليند الأورو متوسطية للحوار بين الثقافات

حيث أصدر المؤتمر الأوروبي السادس لوزراء خارجية دول عملية برشلونة في اجتماعه بمدينة نابولي في الفترة من ٢ إلى ٣ ديسمبر ٢٠٠٣ ، قراره يانشاء مؤسسة أورو متوسطية للحوار بين الثقافات :

وحيث أصدر المؤتمر الوزاري السادس لوزراء خارجية دول عملية برشلونة في اجتماعه بمدينة دبلن في الفترة من ٥ إلى ٦ مايو ٢٠٠٤ قراره بأن يكون مقر المؤسسة الأورو متوسطية بمكتبة الإسكندرية ، بالتزامن مع المعهد السويدى بالإسكندرية " .

وحيث وافق المؤتمر الأوروبي لوزراء خارجية دول عملية برشلونة في اجتماعه في مدينة لاهاي في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ على النظام الأساسى لمؤسسة آناليند الأورو متوسطية للحوار بين الثقافات :

وحيث أصدر السيد رئيس جمهورية مصر العربية قراره رقم ٢٠٠٥/١١٣ بالموافقة على استضافة مقر المؤسسة بمكتبة الإسكندرية ، بالتزامن مع المعهد السويدى بالإسكندرية ، جمهورية مصر العربية :

وحيث وقعت مكتبة الإسكندرية ومؤسسة آناليند الأورو متوسطية للحوار بين الثقافات اتفاقاً تنفيذياً بشأن استضافة مقر المؤسسة بمكتبة :

فقد اتفق الطرفان على ما يلى :

(مادة أولى)

توفيق حكومة جمهورية مصر العربية - المشار إليها فيما بعد بـ " الحكومة " - على استضافة مقر مؤسسة آناليند الأورو متوسطية للحوار بين الثقافات - المشار إليها فيما بعد بـ " المؤسسة " بمكتبة الإسكندرية ، بالتزامن مع المعهد السويدى بمدينة الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، وتتمتع المؤسسة بالشخصية القانونية على أراضى جمهورية مصر العربية .

(مادة ثانية)

تهدف "المؤسسة" وفقا لنظامها الأساسي - إلى تشجيع الحوار بين الثقافات ، وتساهم في رؤية أوضاع لعملية برشلونة من خلال التبادل الفكري والثقافي والتواصل بين المجتمعات المدنية .

(مادة ثالثة)

يكون لقر "المؤسسة" الحصانة ضد التفتيش ، وتكون لممتلكاتها والأصول الخاصة بها الحصانة ضد التفتيش والمصادرة أو أية صورة أخرى من صور الحجز التنفيذي أو القانوني ، وتحتاج الحكومة المصرية الإجراءات المعتادة لحماية مقر "المؤسسة" .

(مادة رابعة)

يتمتع أرشيف "المؤسسة" والوثائق المتعلقة بأدائها لعملها وأنشطتها بالحصانة ضد التفتيش والمصادرة .

(مادة خامسة)

تتمتع واردات "المؤسسة" من المواد المخصصة لاستخدامها واللزمة لقيامها بأعمالها - طبقا لنظامها الأساسي - بالإعفاء من كافة الضرائب والرسوم الجمركية - بما في ذلك ضريبة المبيعات - إلا ما كان لقاء خدمات مؤداة .

ويشمل هذا الإعفاء، ثلاثة سيارات تخصص للاستخدام الرسمي "لل المؤسسة"؛ ويجوز "لل المؤسسة" استبدالها بعد مضي ثلاثة أعوام على دخولها مصر، على أن يعاد تصدر السيرارات المستخدمة ، أو أن تسدد كافة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنها .

(المادة السادسة)

للمؤسسة فتح حسابات بالبيزو والجنيه المصري بغير خصم تسهيل قيامها بأعمالها الرسمية ، ولا يجوز فرض أية قيود على هذه الحسابات أو على عملية تحويلها للخارج أو تحويلها إلى عملات أخرى .

(المادة السابعة)

- ١ - يتمتع موظفو المؤسسة بالمحصانة القضائية فيما يتعلق بتصريحاتهم الشفهية والمكتوبة وغيرها ، في إطار أدائهم لوظائفهم .
- ٢ - يتمتع موظفو "المؤسسة" - من لا يستحقون الجنسية المصرية - بالزايا التالية :

(أ) الإعفاء مؤقتاً من الضرائب والرسوم الجمركية - باستثناء الرسوم المفروضة لقاء خدمات مؤداة - المفروضة على استيراد متعلقاتهم الشخصية بما في ذلك الأثاث والأجهزة - مرة واحدة لكل جهاز - الالزمة لإعداد سكنهم في مصر ، وينبع هذا الإعفاء خلال الشهر السادس الأولى التالية ل التاريخ وصولهم إلى مصر . كما يسري هذا الإعفاء على سيارة واحدة ، يسمح بتغييرها بعد مرور ثلاث سنوات ، على أن يعاد تخصيصها خارج الأراضي المصرية ، أو أن تسدد كافة الرسوم والضرائب المفروضة عليها .

(ب) الإعفاء من الضرائب - بما فيها الضرائب على الدخل - وتنشئ من ذلك الضرائب غير المباشرة ، والرسوم التي تفرض لقاء خدمات مؤداة .

٣ - يتمتع موظفو "المؤسسة" - من لا يحملون الجنسية المصرية - وأفراد أسرهم المقيمين معهم - من لا يحملون الجنسية المصرية - بالمحصانة ضد القبض عليهم ومصادرة أموالهم .

٤ - يراعى في تطبيق الإعفاءات الواردة في البند السادس السابقة بهذه المادة ما ورد في المادة (٣٤) من اتفاقية فيما للعلاقات الدبلوماسية .

(مادة ثامنة)

تقوم السلطات المصرية - وفقاً للتشريعات واللوائح السارية - بتسهيل دخول وإقامة ومجادرة موظفي المؤسسة وذويهم ، وأعضاء مجلس المحافظين ، وأعضاء اللجنة الاستشارية للمؤسسة ، والمسئلين الوطنيين لشبكات الإتصال الأورومتوسطية ، والأشخاص المدعوين لزيارة المؤسسة ، فيما يتعلق بأدائها لعملها وأنشطتها .

(مادة تاسعة)

تكون وزارة الخارجية المصرية نقطة الاتصال بين المؤسسة والسلطات المصرية ، وتلتزم المؤسسة بإخطار وزارة الخارجية بجدول أعمالها في وقت مناسب .

(مادة عاشرة)

تشترط المؤسسة بالزایا والمحصانات المنوحة بموجب هذا الاتفاق ضمن الإطار والمدى اللازمين لتحقيق مهام مقرها فقط ، ولا يجوز أن تستخدم هذه المزايا والمحصانات لتحقيق مصالح شخصية . ويجوز للمؤسسة في أي وقت التنازل عن المحسنة المنوحة لأى من موظفيها إذا ما اقتضى الأمر ذلك .

(مادة حادية عشرة)

تبذل " المؤسسة " كل الجهد الممكن لضمان عدم إساءة استخدام المزايا والمحصانات المنوحة لها ولموظفيها بموجب هذا الاتفاق ، وفي حالة إساءة استخدامها يخضع الأمر للتفاوض بين الحكومة والمؤسسة . وفي جميع الأحوال لا يجوز لأى من موظفي المؤسسة التمسك بالمحصنة المنوحة له بشكل يتعدى ما يتمتع به المبعوثون الدبلوماسيون وفقاً لاتفاقية فيما للعلاقات الدبلوماسية .

(مادة ثانية عشرة)

تقوم وزارة الخارجية المصرية بإصدار وثيقة هوية لموظفي المؤسسة تضمن التحقق من شخصية حاملها وتعطى بالمحصانات والامتيازات الواردة في الاتفاق .

(مادة ثالثة عشرة)

تم تسوية أي نزاع أو خلاف بين طرفى الاتفاق حول تطبيقه أو تفسيره بطريق التفاوض ، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق يتم اللجوء إلى التحكيم باتفاق لاحق .

(مادة رابعة عشرة)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ إتمام حكومة جمهورية مصر العربية لإجراءاتها الدستورية .

وقع هذا الاتفاق في مدينة القاهرة يوم ١٤ من شهر أبريل عام ٢٠٠٥ ، في نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

عن

مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات

(إمضاء)

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

(إمضاء)

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٦

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٢٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ بشأن الموافقة على اتفاق مقر بين حكومة جمهورية مصر العربية ومؤسسة آناليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات ، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٤ :

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٨ :

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق المقر بين حكومة جمهورية مصر العربية ومؤسسة آناليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات ، والموقع في القاهرة

بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٤

ويعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠٠٦/٤/٨

صدر بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٧

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط